

وإننا لنسمع فى باب المقارنة بين فن الخطابة عند اليونان وفن الخطابة عند العرب أقوالاً كثيرة، منها المعتدل المنصف، وفيها ما يجاوز القصد والاعتدال؛ إذ يجعل الخطابة العربية مدينة بكل معطياتها لما قاله أرسطو فى هذا الفن. وربما كثر التلميح بهذه التبعية المطلقة عند شراح أرسطو، ومن تتلمذ عليهم فى هذا المجال.

وقديماً هتف الشعوبيون بأمجاد العجم، ووازنوا بين تراثهم وتراث البيئة العربية فى فن القول موازنة طمس وإبادة، فكان مما قالوا : «... ومن أحب أن يبلغ فى صناعة البلاغة ويعرف الغريب، ويتبحر فى اللغة فليقرأ كتاب (كاروند) ومن احتاج إلى العقل والأدب والعلم بالمراتب والعبير والمثلثات والألفاظ الكريمة والمعانى الشريفة فلينظر إلى سير الملوك. فهذه الفرس ورسائلها وخطبها وألفاظها ومعانيها، وهذه يونان ورسائلها وخطبها وعللها وحكمها... فمن قرأ هذه الكتب عرف غور تلك العقول وغرائب تلك الحكم، وعرف أين البيان والبلاغة، وأين تكاملت تلك الصناعة»^(١).

نقرأ هذا وغيره، فتساءل : ماذا بقى لأمة البيان من فنها الأوحى وقد ملك الفرس واليونان كل فنون القول ومراتب البلاغة؟

وما زلنا نقرأ هذا المعنى عند عشاق الحضارة اليونانية من كتاب العصر الحديث. وتلك مسألة لم تغب عن بال المفكرين من أبناء الأمة، الذين نبهوا إليها وكشفوا عن بواعثها لدى القدماء والمحدثين. وربما كان الجاحظ فى طبيعة من دحضوا هذه المفتريات. لكن تبقى مسألة تستدعى التنبيه والإشارة إليها، وهى ما يتعلق بالأصول والقواعد التى وضعها أرسطو لفن الخطابة. وقد عرفنا أنها فى جملتها كانت مستوحاة من طبيعة المرافعات القضائية. وهذا النوع من الخطابة ربما كان له تأثير فى الفترات التى التحمت فيها الثقافتان العربية واليونانية. ومنذ بداية عصر النهضة الأدبية الحديثة دخلت الخطابة العربية مرحلة جديدة، فى موضوعاتها وأساليبها وأنواعها، فكانت الخطب السياسية، والخطب القضائية، والخطب الدينية، وخطب المحافظ. وأصبحت القواعد والأصول اليونانية لا تفيد كثيراً، حتى فى الخطابة القضائية، لعدة أسباب أهمها^(٢) :

(١) البيان والتبيين ٣ ص ٥ - ٦ ط بيروت .

(٢) الترجمة الأدبية ص ٣٣ - تأليف لجنة من كبار الأدباء - ١٩٤١.

